

تغيير موقف العلاقات الأوروبية المغربية: إعادة تقييم التعاون بشأن الهجرة بخلاف مجالات المشاركة الحالية

نبيل الفردوسي

زميل باحث دكتوراة في معهد HUMA للعلوم الإنسانية في إفريقيا (UCT) وباحث مساعد في مركز الدراسات العالمية (UIR) وباحث مساعد في مركز LMI MOVIDA

في فبراير 2021، أطلقت المفوضية الأوروبية جدول الأعمال الجديد للبحر المتوسط بشأن تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي. والشعار الذي يسود جدول الأعمال هذا هو تعاون يركز على "الشراكات الشاملة والمصممة خصيصًا وذات منفعة مشتركة" (المفوضية الأوروبية، 2021). فيما يتعلق بتعاون الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار الجنوبي بشأن الهجرة، تحظى المغرب بأكبر ملف للهجرة في شمال إفريقيا وبالعلاقات راسخة مع دول الاتحاد الأوروبي (حاج، 2021، محمدي، 2021). مع ذلك، مع اقتراب انتهاء عام 2021، فإن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمغرب بشأن الهجرة في حالة فتور - بدءًا من الأزمة الدبلوماسية بين إسبانيا والمغرب في مايو بسبب الإجراء الأخير الذي اتخذته فرنسا بتقليص عدد التأشيرات للمغاربة (الفردوسي، 2021). تم اتخاذ إجراءات مماثلة ضد الجزائر وتونس - وهي تأتي كرد فعل تأديبي لرفض الدول المزمع تيسير عودة مواطنيها غير الحاملين للوثائق اللازمة من فرنسا (بلومبرج، 2021). تأكيدًا لذلك، هذا الموقف الجغرافي السياسي المضطرب جدد مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع المغرب غير المحسومة حتى الآن بشأن الاتفاق المشترك لإعادة القبول وتيسير منح التأشيرات، والتي قامت المغرب بتجميدها في عام 2015.

فيما يتعلق بتعاون الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار الجنوبي بشأن الهجرة، تحظى المغرب بأكبر ملف للهجرة في شمال إفريقيا. مع ذلك، مع اقتراب انتهاء عام 2021، فإن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمغرب بشأن الهجرة في حالة فتور

رغم أن المفاوضات حول اتفاقية إعادة القبول مع المغرب بدأت في حقبة الألفية الثانية، إلا أن سياسة تيسير منح التأشيرات لم تكتسب الزخم إلا بعد توقيع الطرفين على شراكات التنقل في 2013 (كاريرا وآخرين، 2016). يتم انتقاد أداة السياسة هذه دومًا باعتبارها مجرد ورقة مساومة الغرض منها تعزيز تعاون أكبر بشأن الهجرة من دول الجوار الجنوبي، من خلال تخفيف قيود التأشيرة وتطوير قنوات شرعية عبر إطلاق شراكات المواهب.

في أكتوبر 2021، تم تسريب مسودة خطة العمل المعنية بالهجرة والخاصة بالمفوضية الأوروبية، والتي كشفت الحاجة الملحة للمحافظة على "شراكة متساوية" مع المغرب عبر "الحوار ومشاركة المسؤولية والثقة المتبادلة والاحترام". ولأهميتها الجغرافية السياسية وتعاونها الدائم، يعتبر الاتحاد الأوروبي المغرب "شريكاً رئيسياً في التحدي المشترك لمنع الهجرة غير الشرعية ومعالجتها، ومكافحة تهريب المهاجرين ومن ثم إنقاذ الأرواح". تشمل مجالات التعاون الحالية المسردة في مسودة المفوضية (1) اللجوء والدعم للدول المستضيفة، (2) معالجة الأسباب الجذرية، (3) إدارة الهجرة والحوكمة، (4) التعاون مع هيئات الاتحاد الأوروبي، (5) الاتفاق المشترك لإعادة القبول وتيسير منح التأشيرات، (6) التنقل القانوني والإقليمي، (7) التعاون بشأن الهجرة من الجنوب إلى الجنوب.

كيف يبدو التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمغرب بشأن الهجرة عن كثب؟

بالنسبة للجوء والحماية في الدول المضيفة، يشجع الاتحاد الأوروبي المغرب على اعتماد التشريعات المعلقة فيما يخص اللجوء والإتجار بالبشر. فقد وعد بتعزيز الاستراتيجية الوطنية المغربية للهجرة واللجوء من خلال "دعم تنفيذي" و"بناء القدرات" يقدمه المكتب الأوروبي لدعم اللجوء (حاليًا باسم "هيئة الاتحاد الأوروبي للجوء") بهدف تعزيز دمج المهاجرين المشتتين في المغرب فضلاً عن إعادة إدماج المهاجرين المغاربة العائدين. تم تسجيل 15755 لاجئ وطالب لجوء لدى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في المغرب من أكثر من 48 دولة (لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، 2021). وحتى الآن لم يتم وضع أطر إنفاذ القانون لمعالجة الطلبات موضع التنفيذ منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية المغربية للهجرة واللجوء. في ديسمبر 2021، أرسلت جاليات المهاجرين والنشطاء مذكرة إلى الحكومة المنتخبة حديثاً شارحين فيها الظروف القانونية والاجتماعية للاقتصادية للمهاجرين واللاجئين. وعلى وجه الخصوص، يطالبون الحكومة باعتماد منظومة قانونية بشأن اللجوء والهجرة والتميز العرقي المنصوص عليه في الاستراتيجية الوطنية (ENASS, 2022). وتم تخصيص ميزانية قدرها 35 مليون يورو بموجب الإطار المالي متعدد السنوات لبرنامج الدعم 2014-2020 لتطوير منظومة قانونية للجوء الوطني (المفوضية الأوروبية، 2021b). من المفترض أن تقوم الإصلاحات المدرجة في الاستراتيجية الوطنية بتعديل التناقضات التي تفرض عقبات قانونية للمهاجرين لتجديد تصاريح الإقامة (خاصة قانون رقم 02-03) فضلاً عن إصدار قوانين معينة تجرم التمييز العرقي وأخرى تضمن التكامل الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين الضعفاء بمن فيهم النساء والأطفال.

فيما يتعلق بجانب الهجرة، تم تسجيل 8421 عملية وصول من المغرب إلى إسبانيا وجزر الكناري على أساس سنوي في أوائل أغسطس 2021، مقارنة بالعدد 5709 في نفس الفترة لعام 2020. اعتباراً من سبتمبر 2021، تم تقديم 6775 طلب لجوء من مواطنين مغربيين (المفوضية الأوروبية، 2021b). هذا التوجه يضع المغرب بين 10 دول رئيسية

من دول المنشأ في الاتحاد الأوروبي والتي عانى معظمها من دمار الحرب. لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية، يعرض الاتحاد الأوروبي دعم " الأطر المؤسسية والتشريعية للهجرة في المغرب" والتي تعزز الاندماج الاجتماعي وتقليل التفاوتات الاجتماعية الاقتصادية على الصعيد الإقليمي وتحسين إمكانية توظيف المشتتين والمهاجرين المغاربة الذين استقروا في المغرب. على سبيل المثال، تم منح برنامج "Déploiement des politiques migratoires au niveau régional" الذي نفذته ENABEL ميزانيه قدرها 8 ملايين يورو من الصندوق الاستئماني لحالات الطوارئ في إفريقيا (2018 - 2022) لتلبية هذه الأغراض.

تعد الشراكة التي تقوم على ديمقراطية حقيقية وسيادة القانون وخلق فرص اجتماعية اقتصادية للشباب اليائس وسيلة مباشرة لمعالجة الهجرة غير الشرعية. في حين أن مجالات المشاركة هذه مهمة، إلا أن المنظمات الأوروبية هي التي تتعامل مع أغلب التمويل المصروف لمعالجة وإصلاح الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية، دون الاهتمام بالقدر الكافي بالمجتمع المدني المحلي وجماليات المهاجرين الذين لديهم تأثير مباشر على حياة المهاجرين الضعفاء. ويقع العبء على المغرب لضمان رفاهية اجتماعية واقتصادية لمواطنيها جمعياً. كما هو واضح في مسودة المفوضية، تم تخصيص إجمالي 21.1 مليون يورو لهذه البرامج، بينما تم تخصيص 144 مليون يورو لحزمة الإدارة الأشمل وحدها. يعكس هذا الخلل نزعة الاتحاد الأوروبي الدائمة لبقاء " مشكلة الهجرة" بعيداً. إن تكليف الجهات الخارجية بمراقبة حدود دول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب إعادة قبول المهاجرين من كافة دول الأعضاء في الاتحاد، يشير إلى أن أغلب المسؤوليات المثيرة للجدل في مجالات إدارة الهجرة سوف يتم ترحيلها باستمرار إلى الشركاء الدوليين مثل المغرب (Lemberg-Pedersen وآخرون، 2021). بصورة أساسية، يتعارض هذا النهج مع الشعار " شراكة متساوية"، وفي الوقت نفسه قد يسفر عن انتهاكات وخيمة للقانون الدولي وقانون الاتحاد، ومن أبرزها مقاومات غير مشروعة تنسقها سرّياً فرق حرس الحدود ودول الجوار الجنوبي (EPRS، 2021).

تعزيز التعاون بشأن الهجرة بخلاف الاتفاقيات الثنائية الحالية

وقعت المغرب اتفاقيات إعادة القبول مع إسبانيا وألمانيا وفرنسا. تتطلع مسودة المفوضية إلى توقيع المغرب اتفاقيات إعادة القبول مع كافة الدول الأعضاء في الاتحاد. في حين أن الدول لديها التزامات قانونية بموجب القانون الدولي لإعادة قبول مواطنيها، إلا أن إصرار الاتحاد الأوروبي على تضمين بند مرتبط بإعادة قبول مواطني الدول الثالثة أدى إلى تجميد المفاوضات وتسبب في مشكلة عميقة مع المغرب. في هذا الصدد، يبدو أن المغرب لا تريد التضحية بمشاركتها مع الشركاء الإفريقيين تلبية للمصالح الأوروبية. من المهم ملاحظة أن سياسات الهجرة المغربية تحركها الاعتبارات الدبلوماسية في المقام الأول، مع إحداث توازن بين المصالح الجغرافية السياسية لتحالفاتها التقليدية والإفريقية من جهة، وبين مصالحها المحلية من جهة أخرى (نورمان، 2020).

سياسات الهجرة المغربية تحركها الاعتبارات الدبلوماسية في المقام الأول، مع إحداث توازن بين المصالح الجغرافية السياسية لتحالفاتها التقليدية والإفريقية من جهة، وبين مصالحها المحلية من جهة أخرى

هذا الاتفاق المشترك غير فعال للمغرب من حيث التكلفة بسبب نصيبها المجحف من المسؤوليات، ومن المحتمل ألا تفي جهود الاتحاد الأوروبي بشأن إعادة قبول مواطني الدول الثالثة بأهداف اتفاق شامل. أولاً، تستضيف المغرب بما لا يقل عن 40000 مهاجر من غرب إفريقيا، ناهيك عن العدد المتغير لهؤلاء المارين عبر أراضيها لدخول أوروبا. إلى جانب تعرضهم للإقصاء الاجتماعي والاقتصادي وعدم الشرعية، يعتبر المهاجرون من غرب إفريقيا ضحايا التمييز العرقي الذي لا يزال غير مجرم في المغرب، بسبب الاعتماد غير المكتمل لأطر إنفاذ القانون في الاستراتيجية الوطنية. ولهذا، يساهم إعادة قبول مواطني الدول الثالثة في تفاقم التوجه المعادي وتسفر عنه توترات عرقية أخرى. يتم تضخيم اتجاهات الاحتواء والإهمال هذه بفعل العنصرية الشديدة ضد المهاجرين السود في المغرب حتى بعد إصلاحات سياسة الهجرة الجديدة بالمغرب (Gross-Wrytzen, 2020). علاوة على ذلك، التغطية الإعلامية المفعمة بالإثارة للمهاجرين السود في المغرب تؤيد الصورة المعادية في الخطاب العام.

يتطلب استقبال
مواطني الدول
الثالثة على المدى
البعيد أطر مؤسسية
وقانونية وبنية
تحتية قوية توفرها
المغرب بالكاد
لإصلاح المشكلات
الاجتماعية
الاقتصادية
لمواطنيها

الاتصال المشترك للمفوضية الأوروبية يشدد بصورة بالغة على أهمية اكتشاف أوجه تعاون بين الجنوب والجنوب في إدارة الهجرة. ومع ذلك، قد يؤثر التعاون مع دول الجوار الجنوبي الإفريقي في إدارة الهجرة سلبياً على مشاركة المغرب بشكل عام في القارة. من المثير للقلق، يوحى إخفاق الاتحاد الأوروبي في إبرام اتفاقيات مع دول المنشأ بأن جميع المهاجرين من غرب إفريقيا المارين عبر المغرب يواجهون آمال محدودة لإرجاعهم مرة أخرى إلى بلادهم المنشأ (عبد الرحيم، 2021). ونظرًا لأن الموقف في دول المتوسط الغربي لا يزال يلفت انتباه صناعات السياسات (فرونتكس، 2018)، فمن المحتمل أن يضغط الاتحاد الأوروبي على المغرب لضمان أن تظل مراقبة الحدود والتعاون بشأن مواطني الدول الثالثة أولوية قصوى. يتطلب استقبال مواطني الدول الثالثة على المدى البعيد أطر مؤسسية وقانونية وبنية تحتية قوية توفرها المغرب بالكاد لإصلاح المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها (كاريرا وآخرون، 2016).

الشراكة الأوروبية
المغربية المتزنة
وذات منفعة
مشتركة بشأن
الهجرة يجب أن
تتجاوز الاتفاقيات
الحالية التي تعتمد
فقط على المساعدة
المالية
والتفسيح
غير المنصف
للمسؤوليات

تُظهر نتائج الاستقصاء الذي أجرته EMM5-EuroMeSCO أن 46% من المشاركة المغربية تعتبر غياب أدوات السياسة بشأن العودة وإعادة الإدماج هو العقبة الرئيسية أمام التعاون الأوروبي المغربي. إلى جانب هذه البنات التحتية القانونية، يعتبر 31% من المشاركة المغربية أن البنات التحتية الاجتماعية والاقتصادية الضعيفة لا تمثل مشكلة للتعاون الأوروبي المغربي من حيث إعادة قبول المواطنين ومواطني الدول الثالثة على حد سواء. علاوة على ذلك، في حين أن 34% من المشاركة المغربية يقترح ضرورة توجيه دعم الاتحاد للمغرب نحو مساعدات إعادة الاندماج بعد العودة في البلاد، إلا أن 4% فقط من المشاركين يعتبر بناء القدرات للسلطات المحلية المسؤولة عن برامج العودة الطوعية ضروريًا لدعم الاتحاد.

ما نستخلصه من هذه المقاييس هو أن من المستحيل اعتقاد أن المغرب تستطيع الاضطلاع بفعالية بدور "غرفة الانتظار" للجاليات المقيمة في أوروبا في ضوء غياب البنية التحتية هذه. على الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في تعاونه مع المغرب في إدارة

الهجرة عبر أدوات السياسة التي تتسم بالديمقراطية والإنسانية التي تمت صياغتها في الاتصال المشترك بشأن تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي. بينما قام 12 % فقط من المشاركة المغربية بتقييم التعاون الأوروبي المغربي بشأن العودة وإعادة الإدماج بأنه إيجابي، فإن 28 % من المشاركين اعتبره سلبياً. الشراكة الأوروبية المغربية المتزنة وذات منفعة مشتركة بشأن الهجرة يجب أن تتجاوز الاتفاقيات الحالية التي تعتمد فقط على المساعدة المالية والتقسيم غير المنصف للمسؤوليات.

الرسم البياني 1

س 16 في ضوء تجربتك، ما المشكلات الرئيسية؟ (الفئات مشتقة من الإجابات المفتوحة)



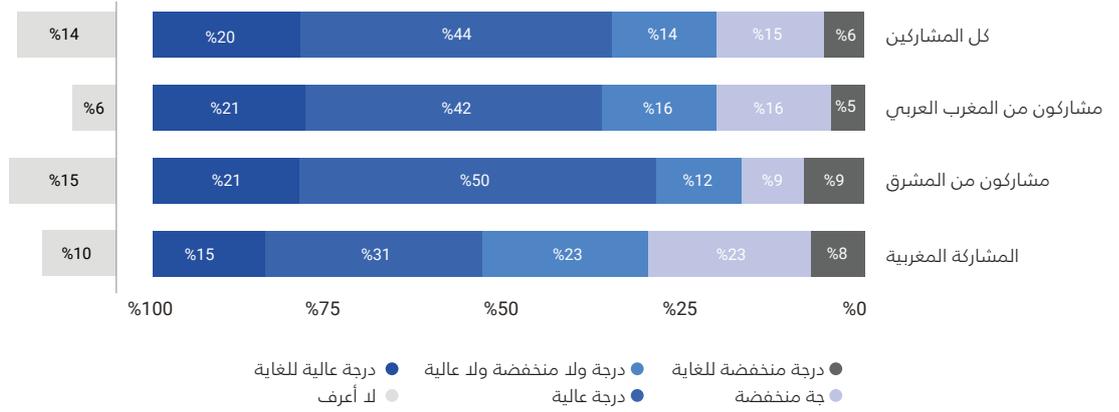
المصدر: تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط (IEMed) بناءً على نتائج استقصاء يوريميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5 (EMM5) - شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCo)

في الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى تقييم حوافز تيسير منح التأشيرات مقابل التحديات الهيكلية الناشئة من إعادة قبول مواطني الدول الثالثة. الهجرة الآمنة والشرعية عبر تيسيرات منح التأشيرات تكون لصالح الأيدي العاملة الماهرة في المقام الأول، ومن ثم تفيد فقط المواطنين المتميزين القادرين على التنقل دولياً بالفعل. ومن ثم، غير واضح كيف تنجح أداة السياسة هذه في حالة المغرب.

متطلبات منح تأشيرة الهجرة تكون لصالح الأيدي العاملة الماهرة في المقام الأول، ومن ثم تفيد فقط المواطنين المتميزين القادرين على التنقل دولياً بالفعل

الرسم البياني 2

س 18: إلى أي مدى ترى الوسائل الآتية [ب. آليات ثنائية لتيسير منح التأشيرات] قادرة على المساهمة في تحسين التعاون بشأن العودة وإعادة الإدماج؟



المصدر: تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط (IEMed) بناءً على نتائج استقصاء يورميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5 (EMM5) - شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCo)

يعني هذا ضمناً أن الفئات الاجتماعية المحرومة في المغرب لن تستفيد من أدوات السياسة هذه وقد تستمر في استعمال القنوات غير المشروعة لدخول أوروبا. وهكذا، بينما يحقق الإتحاد الأوروبي نجاحاً في استخدام تيسير منح التأشيرات كحافز للمفاوضات مع تركيا، إلا أن هذا الحافز أقل شعبية داخل المغرب (الكاظم، 2018). كما هو مثبت من الاستقصاء العام الذي أجرته EMM5-EurMeSCo، قام 50% من المشاركين من المشرق بتقييم آلية التفاوض بشأن تيسير منح التأشيرات على أنها فعالة، بينما 31% فقط من المشاركة المغربية اعتبرها إيجابية. إلى جانب الموارد المالية واللوجستية، لا يعتبر تيسير منح التأشيرات حافزاً مشجعاً للمغرب عند موازنتها بالتدعيات الجسيمة الناجمة من الاستجابة إلى طلب الإتحاد الأوروبي بإعادة قبول مواطني الدول الثالثة.

مراقبة الحدود
الصارمة التي عكبت
تفشي الجائحة
غيرت مشهد
الهجرة بالكامل.
تستمر اتجاهات
الهجرة الجديدة في
الصعود، مع أنماط
متنوعة من تنقل
العائلات والنساء
والقاصرين غير
المصحوبين بذويهم

إصلاح إدارة الهجرة: توجيه التعاون الأوروبي المغربي بعيداً عن النهج القائم على الأمن

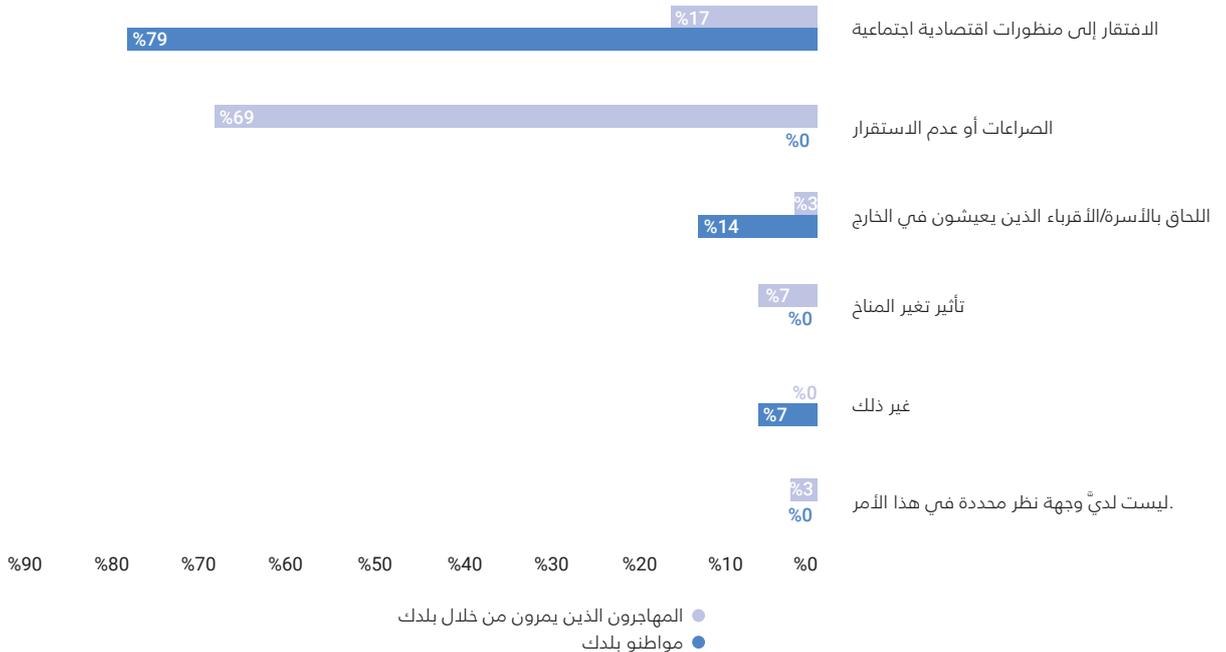
مراقبة الحدود الصارمة التي عكبت تفشي الجائحة غيرت مشهد الهجرة بالكامل. تستمر اتجاهات الهجرة الجديدة في الصعود، مع أنماط متنوعة من تنقل العائلات والنساء والقاصرين غير المصحوبين بذويهم من المغرب وبلدان إفريقيا جنوبي الصحراء والمناطق البعيدة، والتي تحركها حالات الطوارئ التي فرضتها الجائحة. أدت هذه الاتجاهات في شمال إفريقيا إلى إخضاع سياسة الإتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب في شمال إفريقيا للتدقيق الحاسم (Sanchez, 2020, Sanchez وآخرون 2021، فخري، 2021). بينما سقط

المهاجرون فريسة لأعمال العنف والتهديدات وعمليات الاحتياط على يد المهربين، إلا أن ثمة مجموعة وافرة من المؤلفات تتصدى للاقتصاد الأخلاقي المرتبط بالتهريب، منصرفاً عن الروايات الغربية السائدة التي تميز المهربين على أنهم أشرار ومجرمين وخارجين على القانون (Zhang, 2019, 2019, Achillon, 2018, Brachet, 2018, Achilli).

ثمة روايات مماثلة تحيط بسياسة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار، مما أسفرت عن خطابات عن الضعف والإجرام تستقطب الرأي العام (Serughetti, 2018, Tyszler, 2020). هذه المجموعة من المؤلفات تخالف دراسات السياسة غير المستنيرة ببرهان ضئيل أو بدون برهان لدعم مزاعم العلاقة الحالية بين التهريب والجريمة والإرهاب. تحدث الهجرة القسرية وغير الشرعية بدافع العوامل الاجتماعية الاقتصادية وعوامل الاستقرار، كما أثبتته نتائج الاستقصاء الذي أجرته EMM5-EuroMeSCo. يقترح 79% من المشاركة المغربية أن عدم وجود الآفاق الاقتصادية هو الدافع الرئيسي لتوجه المغاربة إلى أوروبا، ويعتبر 69% من المشاركة ذاتها أن عدم الاستقرار السياسي هو الدافع الرئيسي للمهاجرين من جنوب الصحراء المارين عبر المغرب.

الرسم البياني 3

س 8: ما الدوافع الرئيسية للهجرة غير النظامية التي تخرج من بلدك؟ (المشاركة المغربية)



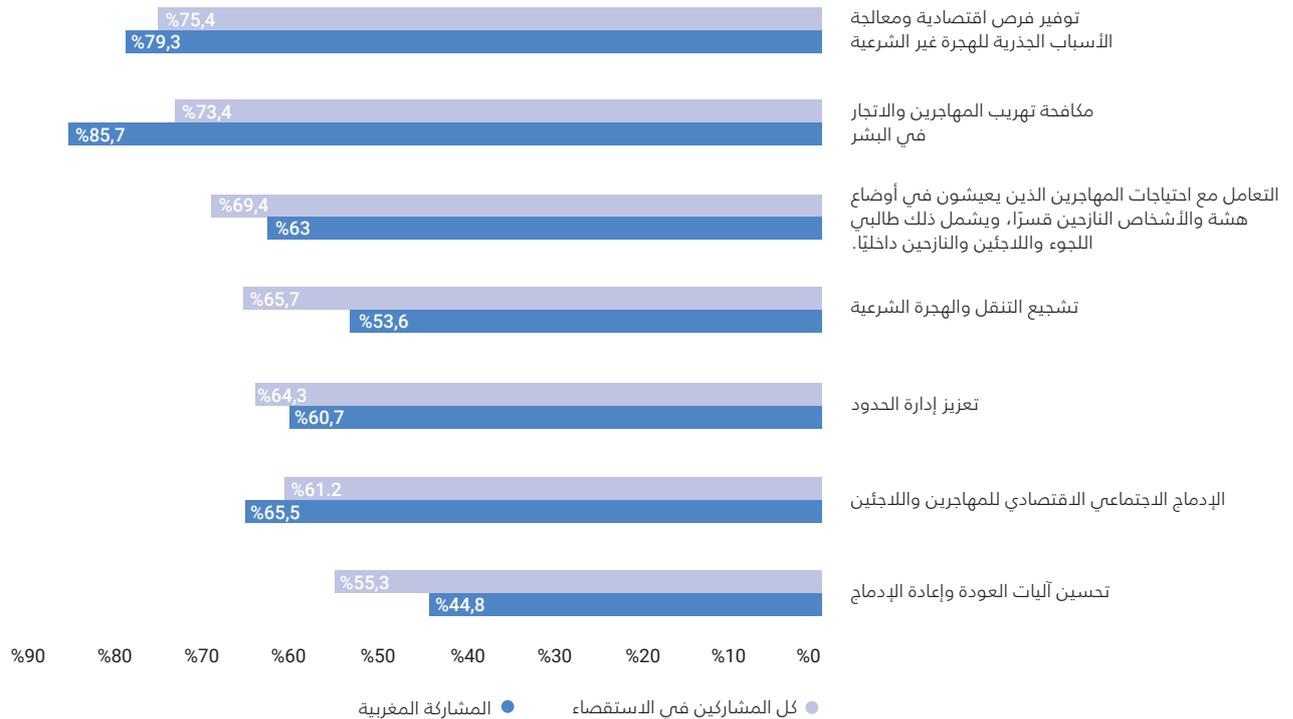
المصدر: تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط (IEMed) بناءً على نتائج استقصاء يوريميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5 (EMM5) - شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCo)

يعاني المهاجرون من جنوب الصحراء المارون عبر المغرب من نزوح مزدوج، ينشأ من عدم وجود آفاق اقتصادية إلى جانب عدم الاستقرار السياسي

بالفعل، التداعيات الاجتماعية الاقتصادية المفاجئة والتي عكبت الإغلاق على مستوى الدولة كان لها أثر واضح من حيث عمليات عبور الحدود. دفع ظهور أنشطة الهجرة المرتكزة على المجتمع عددًا كبيرًا من المهاجرين للانخراط في تهريب أصدقائهم وأسرههم بأنفسهم دون نوايا إجرامية أو ترحبية من هذا الفعل. في الواقع، يعني التوجه إلى الهجرة غير الشرعية أنها الملاذ الأخير لمواطني شمال إفريقيا الذين تم رفض منح تأشيرة لهم ولا يثقون في مزاعم دول الأعضاء في الاتحاد التي تفيد التشجيع على الهجرة النظامية الآمنة والشرعية (Capasso, 2021). يعاني المهاجرون من جنوب الصحراء المارون عبر المغرب من نزوح مزدوج، ينشأ من عدم وجود آفاق اقتصادية إلى جانب عدم الاستقرار السياسي.

الرسم البياني 4

السؤال الأول إلى أي حد تعتبر جوانب سياسة الهجرة التالية مهمة لبلدك؟ (% من الإجابات المرتفعة والمنخفضة جدًا)

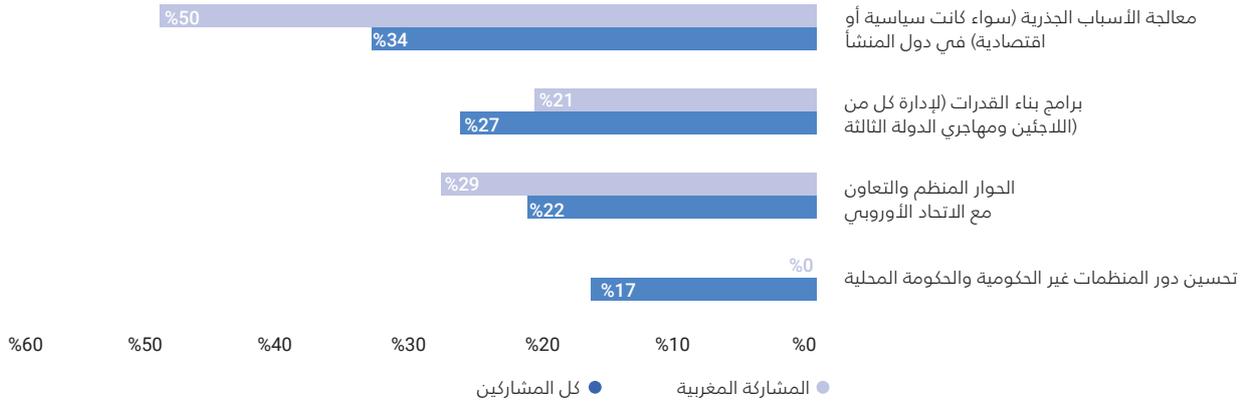


المصدر: تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط (IEMed) بناءً على نتائج استقصاء يورميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5 (EMM5) - شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCo)

شهدت مؤخرًا مجموعة كبيرة من دول غرب إفريقيا عودة الانقلابات العسكرية التي تعيدنا للوراء إلى "ثقافة الانقلاب" في حقبة السبعينيات من القرن الماضي (Campbell, 2021). اضطر عدد كبير من المهاجرين في جنوب الصحراء للفرار من الأجزاء غير المستقرة سياسيًا، وعبر العديد منهم من المغرب أو أقام فيها قبل الوصول إلى أوروبا. كجزء من استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لهيمنة المنظمات الخارجية، أشعل الانقضاء العشوائي على المهاجرين من جنوب الصحراء من قبل السلطات، وأحيانًا من قبل المجتمعات المحلية، العنصرية وأسفر عن طرد وتشنت الفئات الهشة مثل النساء والأطفال. رغم أنه تم تشريع هذه الإجراءات لمكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر، إلا أنه تم تقديم براهين ضئيلة الأهمية.

الرسم البياني 5

س 7: ماذا تتوقع من الاتحاد الأوروبي أن يقوم به أو أن يقوم به بصورة مختلفة لمساعدة بلدك في التعامل مع النزوح القسري وتقديم مساعدة أفضل للمحتاجين؟ (الفئات مشتقة من الإجابات المفتوحة)



المصدر: تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط (IEMed) بناءً على نتائج استقصاء يوريميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5 (EMM5) - شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCo)

كما هو مقترح في نتائج الاستقصاء، يجب أن تكون معالجة الأسباب الجذرية لعمليات النزوح القسرية المحور الأساسي في مجال التعاون المقترح من الإتحاد الأوروبي مع دول العبور والمنشأ. دون هذه الخطوة لن تضطلع دول جوار المتوسط، بما فيها المغرب، بمسؤوليات دول المنشأ، ولن تتمكن من التعاون معهم بسبب الاضطرابات السياسية المستمرة. والأكثر من ذلك، سوف يستفيد الإتحاد الأوروبي من إعادة النظر في نهجه بشأن مساعدات التعاون. إن تعزيز إدارة الهجرة الحضرية على عدة مستويات من خلال بناء قدرات السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومجتمعات الهجرة عن طريق الموارد والكفاءات القانونية يجب أن يكون أولوية في هذا الصدد، لأنها تعتبر أصحاب مصالح لديهم تأثير ملموس كبير على حياة المهاجرين الضعفاء. من المرجح أن تؤدي هذه الاستراتيجية ثمارها أكثر من التركيز الراهن على البرامج القائمة على الأمن.

يجب أن تكون معالجة الأسباب الجذرية لعمليات النزوح القسرية المحور الأساسي في مجال التعاون المقترح من الإتحاد الأوروبي مع دول العبور والمنشأ

المراجع

- ت. عبد الرحيم (2021). قصة اتفاقيتين: تعاون الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة مع المغرب وتونس. *PapersIEMed*, 7-38.
- ACHILLI, L. (2018). المهرب "الطيب": أخلاقيات وأخلاق تهريب البشر بين السوريين. *سجلات أحداث الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية*, (1)676، 77-96.
- ACHILLI, L. و (2019) TINTI, A. كشف زيف العلاقة بين المهرب والإرهابي: تهريب البشر في الدولة الإسلامية في الشرق الأوسط. *دراسات في الصراع والإرهاب*, 1-16.
- نزهة علوي محمدي (2021). جدول أعمال الاتحاد الأوروبي الجديد لدول جنوب المتوسط: آفاق للمغرب، في مبادرة نحو تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي، 110-27.
- BRACHET, J. (2018). صناعة المهربين: من التنقل غير النظامي إلى غير المشروع في الصحراء. *سجلات أحداث الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية*, (1)676، 16-35.
- CAMPBELL, J. (2021). عودة الانقلابات في غرب إفريقيا. *مجلس العلاقات الخارجية*, <https://www.cfr.org/blog/coups-are-back-west-africa>.
- CAPASSO, M. (2021). من تهريب البشر إلى الاستيلاء على الدولة: تعزيز الحكم الليبرالي الجديد في شمال إفريقيا. *جريدة العمل والمجتمع*.
- سيرجيو كاريرا وآخرون (2016). تعاون الاتحاد الأوروبي مع المغرب بشأن إعادة القبول والحدود والحماية: هل هو نموذج يجب اتباعه؟ مركز لدراسات السياسة الأوروبية. مستخرج من <https://www.ceps.eu/system/files/EU-Morocco%20Cooperation%20Liberty%20and%20Security%20in%20Europe.pdf>
- EPRS. (2021). المقامات عند الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي، [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2021/689368/EPRS_BRI\(2021\)689368_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2021/689368/EPRS_BRI(2021)689368_EN.pdf)
- ENAAAS (2022). Immigration, le gouvernement interpellé sur les Cartes de séjour, <http://enass.ma/2022/01/09/immigration-le-gouvernement-interpelle-sur-les-cartes-de-sejour>

نورا الكاظم (2018). المعنى الرمزي للتنقل الدولي: مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع المغرب بشأن تيسير منح التأشيرات. دراسات الهجرة، (2)6، 279-305.

المفوضية الأوروبية، (2021A). تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي
جدول الأعمال الجديد للبحر الأبيض المتوسط، <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2021/04/19/a-new-agenda-for-the-mediterranean-the-council-approves-conclusions-on-a-renewed-partnership-with-the-southern-neighbourhood>.

المفوضية الأوروبية (2015). مسودة خطة العمل،
<https://euobserver.com/migration/153360>.

أحمد فخري. (2021). الاختفاء على مرأى الجميع: تقصي المناطق المحجوبة في مساعي مكافحة التهريب في النيجر وما وراء الشبكات والميليشيات والقبائل: إعادة التفكير في سياسة الاتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب ورد الفعل، 52-74.

نبيل الفردوسي (2020). "مواطن الضعف لدى المهاجرين من النساء في جنوب صحراء في المغرب" في الشباب وإفريقيا، تحرير كامل لورنزو، 49-61 روما: Istituto AffariInternazionali.

نبيل الفردوسي (2021). 'Regreso': فيلم يصور مشهد الحدود حول القاصرين المغاربة غير المصاحبين لذويهم عند الحدود المغربية الإسبانية. مدونة جرائم الحدود، <https://www.law.ox.ac.uk/research-subject-groups/centre-criminology/centreborder-criminologies/blog/2021/10/regreso-film>.

فرونتكس (2018)، مسارات الهجرة، <https://frontex.europa.eu/we-know/migratory-routes/western-mediterranean-route>.

GROSS-WYRTZEN, L. (2020). الاحتواء والإهمال في حدود "إنسانية": تنقل المهاجرين السود ونجاتهم في الفضاء الحضري المغربي. EPD: المجتمع والفضاء 38(5)، 887-904.

محمد الحاج (2021). هل المغرب هي "شرطة أوروبا" الفعلية؟ MIPA، <https://mipa.institute/8628>.

LEMBERG-PEDERSEN, M., ZACHARY, W., CHEMLALI, A. (2021) قانون الدنمارك الجديد لهيمنة الجهات الخارجية: الأفلام والتبعيات، FMReview.

NORMAN, KELSEY. 2020. "تحرر سياسة الهجرة والدبلوماسية في المغرب وتركيا" مقال نقدي عن الهجرة الدولية. 1-26.

SANCHEZ, G. (2020). ما وراء الميليشيات والقبائل: تيسير الهجرة في ليبيا (ورقة عمل مركز روبرت شومان رقم 9). فلورنسا: EUI.

SANCHEZ, G., ARROUCHE, K., CAPASSO, M, (2021) بشأن تيسير الهجرة غير الشرعية في تونس والجزائر والمغرب، في "ما وراء الشبكات والميليشيات والقبائل: إعادة التفكير في سياسة الاتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب ورد الفعل، 76-94.

SEBAG, G (2021). فرنسا تقلل تأشيرات السفر في تشاحن مع الجزائر وتونس والمغرب. بلومبرج،

<https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-09-28/france-reduces-visas-in-spat-with-algeria-morocco-and-tunisia>

TYSZLER, E. (2020). هيئات الشؤون الإنسانية والإناث السود: العنف والطف على الحدود المغربية الإسبانية. جريدة دراسات شمال إفريقيا، 1-19.

ZHANG, S. X., SANCHEZ, G. E., &ACHILLI, L. (2018). جرائم التضامن في التنقل: وجهات نظر بديلة حول تهريب المهاجرين. سجلات أحداث الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية، (1)676، 6-15.